كذلك اى من ذكور واناث ويراد هنا اوخناثى
دون الاصول فلا يقال فيهم خنثى لان الخنثى لا يكون
ابا ولا اما ما دام مشكلا كما فهم لا حاجة اليه
لان كلام المتن واضح الا ان يقال دفع به توهم انه حكم
على المجموع فيصدق بالبعض وليس مرادا او انه
جواب عن سؤال حاصله المستدامتعدد وهو النفقة
التي في المتن والتي قدرها الشم فكان حقه ان يقال
ولحسنان فاجاب بان المعنى كل منهما واجبة فحصل
التطابق بذلك على الفروع كان حقه ان يقول
كذلك الاخرار ولا يغني عنه ما تقدم لان ما تقدم
في المنفق عليهم وهنا في المنفق من الاصول او الفروع
خذ ما يكفيك لحديث ان زوجة
ابي سفيان جاءت مع قنوة بيا بعين النبي على ان لا تشرك
بالله شيا ولا يسرقن الحديث فنزلت الاية
يا ايها النبي اذا جاءك المومنات الحديث فبايعهن النبي
بالمصافحة مع الحايل وقيل من غير مصافحة فلما
سمعت ولا تشركن الحديث قالت ما جيتنا وفي قلبنا
اشراك ولما سمعت ولا يزنين قالت اتمكن المراة
عبر زوجها واستبعدت ذلك ولما سمعت ولا
يقتلن اولادهن قالت ما تقتلهم ولكن ربيناهم
صغارا وقتلتموهم كبارا انت وولدها الذي قتل
قبل ذلك في الغزو الخ وهي عند اختلاف
الدين كان الاولى ان يزيد اي والنفقة لدفع الحاجة
والضرورة وذلك موجود عند اختلاف الدين
فلا يتم الفرق الا بذلك شرطين اي احد

شرطين

شرطين احترز بـ اي زيادة على الحرية والعصمة
والزمانة للذكر الزمانة والجنون مع الفقر
لا حاجة اليه لان المدار على الفقر ويجاب بانه ذكر
ذلك لتحقق الاحتياج وعدم التفصيل بخلافه عند
عدم ذلك فيفصل فان كان لوالد ذي كسب بالفعل
فلا تجب وان لم يكتسبوا بالفعل لكن لهم قدرة على كسب
فتجب لتفهم والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض
عليه مع كبر السن ليس قيدا وكما يجب الاعفاف
معطوف على قوله لان الفرع الخ شروط اي
احد شروط عما تقدم اي من الحرية والعصمة
الصغر الخ في ذكر الصغر او الزمانة او الجنون
ما تقدم في الاصول فاذا تعددت الفروع او الاصول
او اجتمع الصنفان يعلم حكمه من مراجعة المنهاج متنا
وشرحا في هذا المحل فارجع اليه او نحو ذلك
معطوف على قوله باقتراض قاض وما بعده مثال
له وليس معطوفا على قوله بغيبة ويكون الذي بعده
نظيرا وان جعلنا النفقة للحمل الخ فقولهم
في فصل النفقات انجعلنا النفقة للحمل تسقط وان
جعلنا لا تسقط كلام فيه تسامح وللغريب نحو
اوابنا او لما لان فرض المسئلة ان الغريب ممتنع من
الانفاق فلا يناسب ما يأتي من التفصيل بين الاب والجد
والام والابن لا تنفق في غير حالة الامتناع وللاب
والجد الخ هذا غير ما تقدم لان ذلك فيما اذا امتنع
المنفق وهذا فيما لم يمتنع ولهما اي جاوه الخ اي ان
الاب او الجد يجبر ان بين اخذ النفقة من مال موليهما